

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد ..

لما كان غير المسلمين سواء منهم الذميين القاطنين للدولة الإسلامية بموجب عقد الذمة معهم ، أم المستأمنين الداخلين إليها بموجب عقد الأمان مع أشخاصهم ، أو معاهدة السلام والصلح المبرم مع دولهم ، يشكلون جزءاً حساساً وخطيراً في كيان الدولة الإسلامية لا يمكن إهماله أو إهمال أحكامه .

فإن فقهاء الشريعة الإسلامية قد بحثوا في العقوبة الواجبة عليهم في كافة القضايا والحوادث التي تقع منه ، وبالأخص عقوبة الجرائم التي تقع منهم على العرض "بالزنا أو القذف" لما لهذه الجرائم من أثر خطير على كيان الدولة الإسلامية، فإذا وقعت منهم هذه الجرائم كان لا بد من أن توقع عليهم العقوبة المناسبة لها .

وليس من المقبول أن يقال : لماذا توقع على غير المسلمين عقوبة من قبل الدولة

الإسلامية أو من قبل المسلمين !؟

لأن غير المسلمين بموجب عقد الذمة أو الأمان معهم يشترط عليهم فيه أن يلتزموا بأحكام المسلمين فى المعاملات والحدود والجنايات ، إلا فى بعض المسائل من عقود المعاملات كبيع الخمر والخنزير فيما بينهم مثلاً ، فمثلها مثل العبادات فإننا قد أمرنا فيها أن نتركهم وما يدينون ، أما غيرها فهم مأمورون بالالتزام فيها بأحكام المسلمين ، وليس هذا تعسفاً ولا تجاوزاً من قبل الدولة الإسلامية ، فإن كل الدول تشترط على القاطنين فيها من غير جنسهم ، أو الداخلين إليها من بلدان أخرى أن يلتزموا بالقوانين المطبقة فى دولتهم من قبل حكومتهم ، محافظة على كيان كل دولة كما يتراءى لها ، وبالتالي فلا يكون ذلك خطأً من قبل الدولة الإسلامية أو تجاوزاً منها أو تدخلاً فى شئون غير المسلمين فيها .

لكن هل تكون عقوبتهم على جرائم العرض بالزنا أو القذف مثل عقوبة المسلمين ؟ أم لهم عقوبة أخرى ؟

هذا ما سوف نجيب عنه من خلال هذا البحث ، وقد اقتضت طبيعته أن يقسم إلى مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة .

أما المقدمة : ففيها بيان لأهمية الموضوع وخطة البحث ،

وأما التمهيد : ففي تعريف العقوبة وأهدافها ، وتعريف غير المسلمين وأقسامهم .

وأما الفصل الأول ففي : عقوبة غير المسلمين على الزنا ، وأما الفصل الثانى ففي : عقوبة غير المسلمين على القذف .

وسوف أقوم ببيان كل ذلك بأسلوب سهل وواضح ، ملتزماً فيه بمنهج الفقه المقارن من جميع الآراء من مصادرها ، مبيناً أدلتها ، مناقشاً لها إن بدت المناقشة، مرجحاً ما يشهد له بالدليل ، دون تعصب لرأى أو تحيز لمذهب ، هدفي بيان الحق ومرضاة الرب تبارك وتعالى .

والله أسأل أن يمدني بمدد من عنده ، وأن يجنبني الخطأ والزلل
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

الدكتور
عبد الحكيم عثمان

obeykandi.com

التمهيد

وأبين فيه :

أولاً : تعريف العقوبة وأهدافها .

ثانياً : تعريف غير المسلمين وأقسامهم .

أولاً : تعريف العقوبة .. وأهدافها :

(أ) تعريف العقوبة ..

(١) تعريف العقوبة فى اللغة :

العقوبة فى اللغة اسم مصدر من عاقبت اللص معاقبة وعقاباً ، يقال " عاقبه " أى جازاه ، " وتعقبه " أخذه بذنب كان منه ، والعقوبة هى العقاب ومنه قانون العقوبات ، وقد فرّق بعضهم بين العقوبة والعقاب فقال : إن ما يلحق الإنسان فى الدنيا من جزاء فهو العقوبة ، وما يلحقه فى الآخرة فهو العقاب (١) .

(٢) تعريف العقوبة فى الاصطلاح :

يفهم من كلام الماوردى أنها : تأديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب (٢) .

وعرفها الشيخ محمد أبوزهرة بأنها : أذى ينزل بالجانى زجراً له ودفعاً

للمفاسد (٣) .

(١) يراجع فى ذلك : القاموس المحيط للفيروز أبادى ج ١ ص ١١٠ طبعة مصطفى البابى الحلبي ، والمصباح المنير للفيومي ج ١ ص ٤٢٠ دار الفكر ، والمعجم الوجيز الصادر من مجمع اللغة العربية بمصر ص ٤٢٦ طبعة وزارة التربية والتعليم ، وحاشية الطحطاوى على الدر المختار ج ٢ ص ٣٨٨ طبعة دار المعرفة ببيروت .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردى ص ٣٨٦ طبعة الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالدلم بالسعودية .

(٣) العقوبة للشيخ محمد أبو زهرة ص ٥ ، ٦ طبعة دار الفكر العربى .

وعرفها الأستاذ عبد القادر عودة بأنها : الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع^(١) .

فيلاحظ على هذه التعريفات انها جميعاً تدور على معنى واحد وهو أن العقوبة ما شرعت لإلردع المفسدين ، وتُلحق الجزاء بالمعتدين ، هدفها الأسمى رعاية مصالح الجماعة ، وتحقيق الأمن والأمان والطمأنينة والاستقرار لأفراد المجتمع ، وأيضاً فربما تكون تطهيراً للمجرم من جرمه ، كل هذا يجعلنا أن نبين أهداف العقوبة بشيء من الإيجاز .

(ب) أهداف العقوبة ..

يمكن تلخيص أهداف العقوبة في ثلاث نقاط وهي :

(١) الردع والزجر : فإن الجريمة عندما يقترفها الشخص ويظهر خبرها في

المجتمع ، فربما حمل ذلك أصحاب النفوس الخبيثة على التردى في مهالك الجريمة ، فكانت العقوبة واجبة حتى تردع أولئك الخبثاء عن أن يفكروا في الإقدام عليها ، مع زجر من اقترفها وحمله على أن لا يعود إلى هذا الجرم، لأنه يذوق ألم ومرارة العقوبة .

(٢) تحميس العدالة أو التصاص : لأن العقوبة تكون مساوية لما فعله المجرم

بالضحية ، وبالتالي يتحقق العدل ، فتهدأ النفوس ولا تطلب المزيد .

(١) التشريع الجنائي الإسلامى للأستاذ عبد القادر عودة ج ١ ص ٦٠٩ طبعة مؤسسة الرسالة .

(٣) إصلاح الجانى وتطهيره : لأن فى توقيع العقوبة على المجرم إصلاحاً له وتهذيباً لنفسه حتى تستقيم ، وتتعد عن الجريمة خوفاً من عقاب الله ، وعقاب المجتمع .

ثانياً : غير المسلمين وأقسامهم :

المقصود بغير المسلمين هم : من ليسوا على عقيدة الإسلام ، سواء منهم من لم يدخل الإسلام أصلاً ، أو دخل فى الإسلام ثم خرج منه ثانياً . أقسام غير المسلمين من حيث العقيدة :

وهم ينقسمون باعتبار العقيدة التى يعتنقونها إلى قسمين :

القسم الأول : الكفار الأصليون

ويقصد بهم : الذين لم يدخلوا فى دين الإسلام ، ولم ينتسبوا إليه من يوم مولدهم . وهم ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أهل الكتاب :

ويقصد بهم غير المسلمين الذين يدينون بكتاب سماوى وهم اليهود والنصارى باتفاق العلماء^(١) .

النوع الثانى : من له شبهة كتاب :

ويقصد بهم الذين يشتهب فى دخولهم ضمن أهل الكتاب ، أو من يشتهب فى نزول كتاب سماوى عليهم ، والذين ينطبق عليهم ذلك هم الصابئون والمجوس ، وقد

(١) هناك خلاف بين العلماء فىمن تمسك بالصحف التى نزلت على إبراهيم عليه السلام وغيرها كالتى نزلت على شيت بن آدم ، ومن تمسك بالزبور الذى نزل على داود عليه السلام هل هم أهل كتاب أيضاً ، والزاجح أنهم أن تبقى منهم أحد فهم أهل كتاب ، بقول الإمام الشافعي: "فهي وإن كان قد أطلق عليها صحفاً إلا إنها تسمى كتباً أيضاً فأندرجت فى قوله تعالى " من الذين أوتوا الكتاب " التوبة : من الآية ٢٩ ، ويقول المزنى من الشافعية: " وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة هم أهل التوراة من اليهود ، وأهل الإنجيل من النصارى ، وكانوا من بنى إسرائيل وأحطنا بأن الله تعالى أنزل كتباً غير التوراة والإنجيل والفرقان ، انظر الإقناع ج ٤ ص ٢١ ، مختصر المزنى على الأم ج ٥ ص ١٩٦ .

اختلف الفقهاء والمفسرون فى الصابئين اختلافاً كثيراً ، والراجع أنهم إن وافقوا أحداً من أهل الكتاب فيدخلون فيهم وإلا فلا (١) .

وأما المجوس فالراجع فيهم أنهم ليسوا بأهل كتاب (٢)

النوع الثالث : من لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب :

ويقصد بهم الذين لا يؤمنون بكتاب سماوى فلم ينزل عليهم كتاب ، وليس لهم شبهة فى أن يكون قد نزل عليهم كتاب ، وهؤلاء يتدرج تحتهم المشركون على اختلاف أنواع شركهم ، وكذلك الدهريون والعلمانيون وغيرهم .

القسم الثانى : الكفار غير الأصليين

ويقصد بهم : الذين دخلوا فى دين الإسلام أو ولدوا فى الإسلام ثم خرجوا منه بأمر من الأمور الناقضة للإسلام والمخرجة منه وهؤلاء هم المرتدون (٣) . هذه هى أقسام غير المسلمين من حيث العقيدة .

أقسام غير المسلمين من حيث التزامهم بأحكام الإسلام

أما أقسام غير المسلمين من حيث التزامهم بأحكام الإسلام فينقسمون إلى ثلاثة أنواع وهم :

النوع الأول : الذميون :

ويقصد بهم : غير المسلمين الذين يقيمون إقامة دائمة فى دار الإسلام بمقتضى عقد الذمة معهم، ويلتزمون بمقتضاه بأحكام المسلمين فيما عدا العقيدة (١) .

(١) انظر : المعنى لابن قدامه ج ٦ ص ٥٩١ ، طبعة دار الكتاب العربى ، تفسير القرطبى ج ١ ص ٤٣٤ - ٤٣٥ ،

تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٤

(٢) انظر : نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٥٧ ، طبعة مصطفى البابى الحلبي ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ٦ ص ٢٠٠ ، طبعة دار إحياء التراث العربى .

(٣) عرف المرتد : بانه الراجع من دين الإسلام إلى الكفر ، انظر شرح فتح القدير ج ٤ ص ٣٨٥

النوع الثاني : المستأمنون :

ويقصد بهم : غير المسلمين الذين يقيمون إقامة مؤقتة في دار الإسلام بمقتضى عقد الأمان معهم ، أو المعاهدة مع دولتهم على أن يلتزموا بأحكام المسلمين مدة إقامتهم في دار الإسلام^(٢) .

النوع الثالث : الحربيون :

ويقصد بهم : غير المسلمين الذين يسكنون في دار الحرب ، ولا يلتزمون بأحكام المسلمين ، وليس بين المسلمين وبينهم معاهدة سلام أو صلح^(٣) .

(١) انظر : التشريع الجنائي الإسلامي ج ١ ص ٢٧٦

(٢) انظر : الجريمة والعقوبة ، ص ٣٨٠

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٦٩ ، وانظر: المدخل للفقهاء الإسلامى للدكتور/ محمد سلام مذكور ص ٦٤ .